

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9332

الثلاثاء، 30 أيار/مايو 2023، الساعة 10/15

نيويورك

الرئيسة السيدة بيرسفيل (سويسرا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا

إكوادور السيد بيريس لوس

ألبانيا السيد خوجة

الإمارات العربية المتحدة السيدة نسيبة

البرازيل السيد دي ألميدا فيليو

الصين السيد غنغ شوانغ

غابون السيد بيانغ

غانا السيد كوربيه

فرنسا السيدة جارو - دارنو

مالطة السيد كاميليري

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربرا وودوارد

موزمبيق السيد فرنانديز

الولايات المتحدة الأمريكية السيد دي لورانتس

اليابان السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة 26 نيسان/أبريل 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني
بجنوب السودان المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 2206 (2015) (S/2023/294)

تقرير الأمين العام عن تقييم التقدم المحرز بشأن النقاط المرجعية الرئيسية المحددة في الفقرة 2 من
القرار 2577 (2012) (S/2023/300)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات
الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص
باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org)
وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-15030 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/15.

المعارضون:

إقرار جدول الأعمال

لا أحد

أقرّ جدول الأعمال.

الممتنعون عن التصويت:

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الاتحاد الروسي، والصين، وغابون، وغانا، وموزامبيق.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): نال مشروع القرار 10 أصوات مؤيدة ولم يعارضه أي عضو، مع امتناع 5 أعضاء عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار 2683 (2023).

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد كوربيه (غانا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أشكر القائم بالصياغة، الولايات المتحدة، على جهوده الملتزمة خلال التفاوض على القرار 2683 (2023)، الذي اتخذ للتو، وأشيد بجميع أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة بشأن القرار.

لئن كانت غانا تقرر بالحاجة إلى بذل المزيد من الجهود من قبل جنوب السودان في إصلاحات قطاع الأمن، بما في ذلك ممارساته في إدارة الأسلحة، امتنعنا عن التصويت على القرار لأننا نعتقد أن ما يحتاج إليه جنوب السودان من المجتمع الدولي في هذا الوقت ليس الجزاءات، بل نظام دعم يدار بعناية لتنمية القدرات في رحلة الدولة الفتية الانتقالية لإقامة كيان الدولة.

ونأسف كذلك لأن الجهود التي بذلها الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن والوفود الأخرى لإدخال صيغة من قرار الاتحاد الأفريقي الذي اتخذ خلال الدورة العادية السادسة والثلاثين لجمعية الاتحاد، التي عقدت في الفترة من 18 إلى 19 شباط/فبراير، لم تدرج في النص. وقد أعرب ذلك القرار عن القلق إزاء الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجزاءات باعتبارها إحدى العقوبات الرئيسية التي تعوق تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030.

رسالة مؤرخة 26 نيسان/أبريل 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجنوب السودان المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 2206 (2015) (S/2023/294)

تقرير الأمين العام عن تقييم التقدم المحرز بشأن النقاط المرجعية الرئيسية المحددة في الفقرة 2 من القرار 2577 (2012) (S/2023/300)

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان للمشاركة في هذه الجلسة. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/379، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/294، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 26 نيسان/أبريل 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجنوب السودان المنشأ عملاً بالقرار 2206 (2015)؛ والوثيقة S/2023/300، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تقييم التقدم المحرز بشأن النقاط المرجعية الرئيسية المحددة في الفقرة 2 من القرار 2577 (2021).

المجلس مستعد للشرع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إكوادور، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، والبرازيل، وسويسرا، وفرنسا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

أيضا أن نأخذ في الاعتبار التحديات التي تواجهها البلدان الفتية مثل جنوب السودان في عملية توطيد دولتها وضمان ألا يكون للقرارات التي يتخذها المجلس عواقب سلبية غير مقصودة. ونشجع على استمرار التزام الشعب والحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين في جنوب السودان بتمهيد الطريق لزيادة تسريع المصالحة الوطنية وعملية السلام بشكل عام. وندعو إلى استمرار دعم المجتمع الدولي لجنوب السودان لتمكينه من التعامل مع المسائل العالقة مثل إنشاء هيكل القيادة والتحكم للجيش والتحضير لأول انتخابات في البلد.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): امتنعت الصين عن التصويت على القرار 2683 (2023) بشأن جنوب السودان، المتخذ للتو. وأود أن أقدم التعليل التالي:

تعوق الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن بشكل خطير منذ فترة تنفيذ جنوب السودان للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان وجهوده لتعزيز قدراته الأمنية وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والقيام بالعمليات الإنسانية، وكانت موضع جدل كبير. ونتيجة لذلك، كان موقف الصين من الإبقاء على الجزاءات التي فرضها المجلس ضد جنوب السودان موقفا حذرا وامتنعنا مرارا وتكرارا عن التصويت على القرارات التي تمدها. فللجزاءات تأثير على السلام والاستقرار على المدى الطويل في جنوب السودان وعلى رفاه شعبه، وتتشاطر بلدان المنطقة الرغبة في رفعها. وأصدرت كل من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في اجتماعها في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في اجتماعه في شباط/فبراير، بيانين يدعوان إلى رفع حظر الأسلحة المغالى فيه وغيره من الجزاءات المفروضة على جنوب السودان.

ومما يؤسف له أن القائم على صياغة القرار 2683 (2023) تجاهل التطورات الإيجابية العديدة التي سجلها جنوب السودان بشأن النقاط المرجعية المتعلقة بالجزاءات وتجاهل النداءات العادلة للبلدان المعنية والمجتمع الدولي. وبدلا من رفع أي من الجزاءات، أدرج القائم على الصياغة المزيد من الأصناف على قائمة الحظر في المسودة الأولى للقرار وأضاف معايير للإدراج ووجه اتهامات وضغط على

غير أننا نرحب بقرار المجلس بأن متطلبات الإخطار المنصوص عليها في الفقرة 2 من القرار 2633 (2022) لن تنطبق بعد الآن على توريد أو بيع أو نقل المعدات العسكرية غير الفتاكة، فقط لدعم تنفيذ أحكام اتفاق السلام أو المساعدة التقنية ذات الصلة أو التدريب على المعدات العسكرية غير الفتاكة.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): في البداية، نشكر وفد الولايات المتحدة على مشاركته والتزامه طوال عملية التفاوض.

لقد امتنعت غابون عن التصويت على تجديد نظام الجزاءات المتعلق بجنوب السودان. ويتمشى ذلك الموقف مع اقتناعنا الراسخ بأن الجزاءات لا تزال تؤدي إلى نتائج عكسية بالنظر إلى الجهود التي بذلتها حكومة جنوب السودان في السنوات الأخيرة. وبالمثل، نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعيد تقييم جهوده ومضاعفتها وأن يوجهها نحو بناء القدرات وبناء السلام. وقبل كل شيء، يجب تزويد قوات جنوب السودان بالأدوات اللازمة لتمكينها من تنفيذ ولايتها الدستورية للدفاع عن سلامة بلدها الإقليمية بشكل أكثر فعالية.

السيد فرنانديز (موزمبيق) (تكلم بالإنكليزية): تشكر موزمبيق القائم بالصياغة على جهوده في تيسير عملية التفاوض ومحاولة بناء توافق في الآراء بشأن نص القرار 2683 (2023)، الذي اتخذ للتو.

امتنعت موزمبيق عن التصويت لأننا نعتبر أن النص الحالي لا يعكس التقدم الهام الذي أحرزه شعب وحكومة جنوب السودان على المسارات السياسية والاقتصادية والأمنية منذ استقلال البلد في 9 تموز/يوليه 2011. ونعتقد أنه لا تزال هناك فرص أمامنا لمواصلة المشاركة في بناء توافق في الآراء لإعداد نص من شأنه أن يعبر بشكل أفضل عن آراء الجميع ويدعم حكومة جنوب السودان على أفضل وجه في التغلب على تحدياتها.

ويمكن أن يكون لنظم الجزاءات آثار سلبية على حياة الناس، لا سيما من خلال مفارقة أوجه الضعف الاجتماعية والاقتصادية الموجودة من قبل، ولهذا السبب ينبغي أن ننظر بدقة في معايير الإدراج في القوائم لتجنب الغموض في تنفيذ الجزاءات. ومن المهم

على تيسير المشاورات بشأن القرار 2683 (2023). وتؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة التزامها، إلى جانب جميع أعضاء مجلس الأمن، بدعم كل الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في جنوب السودان. وقد شاركنا بشكل بناء في المفاوضات حول القرار وشعرنا أنه من الأهمية بمكان مراعاة المنظورات الإقليمية، بما في ذلك، وهو الأهم، وجهات نظر جنوب السودان، عند النظر في قرارات المجلس، ولا سيما تلك المتعلقة بأنظمة الجزاءات. وخلال المفاوضات بشأن النص، سعينا باستمرار إلى إبراز تلك المنظورات الإقليمية، على النحو الذي طرحه الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن.

وبينما كنا نأمل أن يتمكن المجلس من إيجاد طريق إلى توافق الآراء، صوتت الإمارات العربية المتحدة مع ذلك مؤيدة لمشروع النص. وفعلنا ذلك لأنه يشير إلى أن نظام الجزاءات يستجيب للتقدم المحرز في الميدان ويجسد الإنجازات الإضافية التي تحققت بشأن النقاط المرجعية التي حددها المجلس وأنه يتعين مواصلة هذا المسار. ونتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في تعديل نظام الجزاءات ليعبر عن الحالة الراهنة في جنوب السودان.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار 2683 (2023)، الذي أعدته الولايات المتحدة، بشأن تمديد نظام الجزاءات المفروضة على جنوب السودان. ونعتقد أن ما ينص عليه من تخفيف للجزاءات أمر غير كاف. ونأسف لأن القائمين على الصياغة من الولايات المتحدة ركزوا بشدة على نموذج الجزاءات غير المناسب لدرجة أنهم لم يكونوا راغبين في التوصل إلى حلول توفيقية مع هذه الدولة الفتية فيما يتعلق باستعراض حظر الأسلحة فحسب، بل وحتى في إجراء مناقشة بناءة خلال المفاوضات بشأن الأحكام الرئيسية لمشروع القرار والمقترحات المحددة المقدمة لتتقيحها. وتجاهلوا مرة أخرى المواقف المتفق عليها لبلدان القارة فضلا عن نهج عدد من الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، بما في ذلك روسيا.

ولا يمكن تجاهل أن جنوب السودان في هذه المرحلة بحاجة خاصة إلى تعزيز قواته المسلحة الناشئة، والتي يمكن أن تصبح أداة

سلطات جنوب السودان. وذلك أمر غير مقبول. وخلال المشاورات، اقترحت مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن التوصل إلى قائمة بالاستثناءات من حظر الأسلحة، والتي كان يمكن أن تكون حلا توفيقيا لسد الفجوة. ومع ذلك، أصر القائم على الصياغة بعناد على موقفه الوطني وطرح مشروع القرار للتصويت مباشرة دون مناقشة اقتراح المجموعة بشكل كامل. وترفض الصين ذلك النهج غير البناء بالمرة والذي يقوض وحدة المجلس.

ولطالما ارتأت الصين أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعالج مسألة الجزاءات بحكمة ومسؤولية. وينبغي له أن يقيم بعناية شدتها ونطاقها وأن يظل ملتزما بتهيئة الظروف المؤدية إلى تسوية سياسية. إن تنظيم الانتخابات والإدارة المالية واستغلال الموارد الطبيعية هي مسائل يجب أن تقرها حكومة وشعب جنوب السودان. ومع ذلك، فإن القرار الذي صوتنا عليه للتو يضيف ما يسمى بعرقلة إجراء انتخابات حرة ونزيهة إلى معايير الإدراج ويتدخل في شؤون جنوب السودان في مسائل مثل التمويل ومكافحة الفساد وإدارة الموارد. ويجب على المجتمع الدولي أن ينظر بموضوعية إلى الصعوبات والتحديات التي يواجهها جنوب السودان في تحسين الحوكمة الوطنية وأن يُظهر الصبر والتشجيع اللازمين. وينبغي ألا يستخدم أي بلد جزاءات مجلس الأمن كأداة سياسية لممارسة الضغط أو الإكراه الدبلوماسي أو لتقويض سيادة وأمن البلدان الأخرى.

وقد شددت الصين مرارا وتكرارا على أنه ينبغي للقائمين على الصياغة أن يحافظوا على الموضوعية والحياد وأن يستمعوا إلى الشواغل والنداءات المشروعة للبلدان المعنية وأن يحافظوا على وحدة المجلس وتعاونهم قدر الإمكان. وقد تجاهل بعض القائمين على الصياغة مؤخرا آراء البلدان قيد النظر وقدموا مواقفهم الوطنية على الرأي الجماعي ومارسوا ازدواجية المعايير والتلاعب السياسي. ويستحق تواتر هذه الممارسات اهتمام المجلس ويقظته.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

أود أنا أيضا أن أبدأ بشكر القائم على الصياغة، الولايات المتحدة،

على الصياغة. قررت اليابان التصويت مؤيدة قرار الجزاءات (القرار 2683 (2023)).

وفيما يتعلق بالمعايير المحددة في قرارات مجلس الأمن الحالية، يشير تقرير الأمين العام (S/2023/300) والتقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجنوب السودان (انظر S/2023/294) إلى إحراز بعض التقدم، ولكن لم يتم إحراز تقدم كاف.

إن جزاءات مجلس الأمن ليست غاية في حد ذاتها. فهي وسيلة لصون السلام والأمن الدوليين. والقصد من فرض الجزاءات على جنوب السودان هو الإسهام في تحقيق ذلك الغرض، وعلى هذا الأساس، تعتقد اليابان أنه ينبغي رفع الجزاءات المفروضة على جنوب السودان في أقرب وقت ممكن من خلال الإجراءات الملائمة، حالما يتقرر أن الأهداف قد تحققت.

وتلاحظ اليابان أن حكومة جنوب السودان تمضي قدما في مختلف عمليات السلام على أساس الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، وتأمل أن يستمر تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك من خلال إجراء الانتخابات ووضع دستور. واليابان على استعداد للنظر في كيفية التعاون مع حكومة جنوب السودان لمساعدتها على تحقيق تلك المعايير والأهداف المتوقعة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوال (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، اسمحوا لي أن أكرر اعتراض بلدي على القرار الذي اتخذ للتو (القرار 2683 (2023)). إذ يتم ذلك بسوء نية وبقصد الأذية، بالنظر إلى الأسباب التي تبرر ضرورة اتخاذ هذا التدبير القسري الانفرادي. والواقع أنه ليس ضروريا - فهو يؤدي إلى نتائج عكسية وله أثر إنساني سلبي على المواطنين أنفسهم، وليس على الحكومة، حيث يدعي مؤيدوه أنهم يدعمونهم ويحمونهم من الأذى. والقرار مثال على التدخل السافر في الشؤون الداخلية.

فعالة لمعالجة مشكلة العنف القبلي ويمكن أن تضمن نجاح الانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2024. وأحرز جنوب السودان تقدما كبيرا في العام الماضي في تنفيذ النقاط المرجعية للقرار 2577 (2021)، كما أقر الأمين العام في تقريره عن النتائج التي توصل إليها فريق التقييم التابع للأمم المتحدة (S/2023/300). ونرى أن استخدام الوضع المعلق في جاره السودان كذريعة لعدم إحراز تقدم ملموس في ملف جزاءات جنوب السودان أمر غير عادل.

ونعتقد أنه بدلا من إبقاء البلدان الأفريقية تحت الجزاءات لعقود، فإن ما تحتاجه هو المساعدة في التغلب على شواغلها الأمنية المستمرة، وهو أمر مستحيل بدون كيانات أمنية وطنية فعالة ومدربة ومجهزة بشكل جيد. ولم يكن القصد من النقاط المرجعية للجزاءات أن تصبح ستارا حديديا ضد رفعها. وبصفة عامة، نرى أن نظم جزاءات المجلس المتعلقة بالقارة الأفريقية والتي كثيرا ما تكون بالية بحاجة إلى استعراض وإعادة هيكلة شاملين. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء حقيقة أن البلدان الغربية تستخدم نظم الجزاءات في العديد من الدول الأفريقية، بما في ذلك جنوب السودان، للضغط عليها بل والتدخل في شؤونها الداخلية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الجزاءات تتفاقم بفعل التدابير التقييدية غير القانونية والأحادية الجانب التي تتعارض مع جميع مبادئ القانون الدولي، مما يزيد من تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المعنية ويقوض الجهود، بما في ذلك جهود المجلس، لبناء السلام. ولهذا السبب، اقترح وفد بلدنا إدراج فقرة في مشروع القرار تعترف بالأثر السلبي لهذه التدابير الانفرادية على جهود إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وتدعو البلدان إلى الامتناع عن تطبيقها على البلدان الخاضعة لجزاءات مجلس الأمن. ونأسف لأن الولايات المتحدة، بوصفها القائمة على الصياغة، رفضت لغتنا البناءة، رغم تلقيها دعما قويا من الصين والأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن. ومع ذلك، نعتزم تعزيز تلك اللغة في نظم جزاءات مجلس الأمن الأخرى.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الزملاء الآخرين في الإشادة بجهود الولايات المتحدة بصفتها القائمة

مجلس الأمن. غير إنه يستمر تكرار إثارتها لأسباب معروفة لأولئك الذين يواصلون الدفاع عنها. ومع ذلك، فإن موقف جنوب السودان بشأن إشراك المرأة متأصل في دستورنا، حيث تم تخصيص 35 في المائة من جميع المناصب العامة للمرأة كمسألة قانونية. كان ذلك قرارا اتخذته شعب جنوب السودان، ويجري تنفيذه على أساس يومي. على سبيل المثال، لدينا وزارات واجباتها الوحيدة هي تلبية احتياجات النساء والشباب. لذلك، يجب أن ننطلق من موقف ما تم تحقيقه وكيفية القيام بعمل أفضل، بدلا من الانخراط في مناقشات واتهامات متكررة ومجربة.

إن أي اتفاق سلام معقد بطابعه، ولكن ما يهم هو الإرادة السياسية لأصحاب المصلحة للوفاء بوعودهم من خلال تنفيذ ما اتفقوا عليه. وفي جنوب السودان، لدى أصحاب المصلحة ذلك الالتزام، الذي تجلى في الاتفاق على خريطة الطريق وروح الزمالة بين القادة.

وفي الختام، فإن الفهم الخاطئ للنزاعات يؤدي إلى تشخيصات خاطئة واستجابات ضارة محتملة، كما شوهد في حالة جنوب السودان. ولذلك، ندعو مجلس الأمن إلى أن يكون موضوعيا، وأن يستوعب آراء الآخرين ومقترحاتهم، وأن يخلو من المصالح السياسية الوطنية، التي تزيد من حدة النزاعات بدلا من تثبيطها. وقادة جنوب السودان مشغولون بهدف وضع اللمسات الأخيرة على تنفيذ الاتفاق المنشط والشروع في المرحلة التالية من المرحلة الانتقالية. انضموا إلينا في شراكة حقيقية لتحقيق هدف السلام الدائم في جنوب السودان. فلنتوقف عن كوننا حكاما نطلق الأحكام.

رفعت الجلسة الساعة 10/40.

وتشكر جنوب السودان من الأعماق الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس - وهم غابون وغانا وموزمبيق - وكذلك الصين وروسيا على جهودهم طوال مرحلة المشاورات في السعي إلى التوصل إلى نص متوازن يأخذ في الاعتبار الإنجازات التي تحققت في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان واحترام الأطراف لاتفاق وقف الأعمال العدائية. لا ينبغي إخراج أي عوائق بسيطة من سياقها واعتبارها انتهاكا.

لقد تحقق الكثير، بما في ذلك تنفيذ الفصل الخامس، مع المشاورة العامة النهائية التي عقدت في جوبا في الفترة من 15 إلى 17 أيار/مايو تحت شعار "بناء نموذج مستدام لنظام العدالة الانتقالية في جنوب السودان". وبعد اختتام ذلك المنتدى، ستعد الأطراف بعد ذلك لتشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح وعناصرها ذات الصلة، بما في ذلك هيئة التعويض وجبر الضرر والمحكمة المختلطة. وفي بيان فخامة الرئيس سلفا كير ميارديت، أكد على أهمية الحقيقة كأساس للمصالحة وتضميد الجراح، مع التأكيد على أن جنوب السودان لن يتحرج من إنشاء المحكمة المختلطة.

وباتخاذ قرار اليوم، فقد مجلس الأمن فرصة تقييم الأحداث في بلدي من وجهة نظر موضوعية ووفقا للحقائق. ولو تم النظر في بعض الآراء والمقترحات التي قدمها وتشاطرها بعض أعضاء مجلس الأمن، لكان لدينا نص متوازن وقرار مشجع. ويحدونا الأمل في أن يتم في الاستعراضات المقبلة مراعاة مختلف الآراء لإعطاء مجلس الأمن الملكية الموضوعية للقرار.

واسمحوا لي أن أتناول مسألة إشراك المرأة والشباب والمجتمع المدني في شؤون الدولة. لقد تكلمنا عن تلك المسألة مرارا وتكرارا في